الوضع في الحديث حكمه ونشأته والقرائن الدالة عليه

د/ جمال فرحات صاولي

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

{يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾} [آل عمران : ١٠٢] ، { يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ } [النساء : ١] ، { يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ } [الأحزاب : ٧٠ – ٧١] .

أما بعد :

فأنه لا يخفى على أحد مدى انتشار الكثير من الأحاديث الموضوعة والواهية بين الناس في الأصول والأحكام والزهد والفضائل ، وما في ذلك من الأثر السيء على الفكر من قلب للحقائق الدينية وتشويه لصورة الإسلام الصحيحة، وسبب ذلك هو ضعف الثقافة الدينية الصحيحة عامة، والجهل بعلم الحديث وأصوله خاصة، ولجهل الكثيرين بهذا الأمر وخطورته لاقت هذه الأحاديث قبولا واستحسانا، وأصبح الكثير يتناقلها ويسعى لنشرها عن طريق المنتديات الحوارية والرسائل البريدية ، وغيرها من وسائل النشر الحديثة، فضلا عن المبثوث منها في بطون الكتب وعلى لسان بعض الكتاب والخطباء.

ونظرا لخطورة هذا الأمر وأثره على الأمة والفكر، ومنطلقا من المسؤولية الملقاة على طلبة العلم ــ لاسيما المتخصصين منهم في الحديث وعلومه ــ رأيت أن أدلي بدلوي وأشارك بهذا البحث الموسوم بـــ: " الوضع في الحديث حكمه ونشأته والقرائن الدالة عليه".

تناولت فيه الوضع في الحديث النبوي الشريف من جانبين مهمين، الأول: تعريفه ونشأته ودور الرافضة فيه، ومهدت له بمقدمة في بيان خطورة الكذب على رسول الله ﷺ ووجوب التثبت في النقل عنه.

وأما الجانب الثاني : فتناولت فيه موقف العلماء من ظاهرة الوضع في الحديث النبوي الشريف، من حيث بيان حكم روايته والعمل به، وقرائنه الدالة عليه، والمصنفات في بيان أسماء الوضاعين والأحاديث الموضوعة.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وتتمثل عناصر البحث في :

تمهيد: في بيان خطورة الكذب على رسول الله ووجوب التثبت في النقل عنه.

أولا: تعريفات ذات صلة بالبحث، وفيه:

أ- تعريف الكذب لغة واصطلاحا.

ب- تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحا.

ثانيا: نشأة الوضع في الحديث النبوي ، وفيه:

أ- تمهيد في بيان صدق الصحابة وتحريهم في نقل الحديث عن رسول الله ﷺ.

ب- آراء العلماء في بداية الوضع في الحديث النبوي.

ج- بيان القول الراجح.

ثالثا: موقف العلماء من الوضع في الحديث النبوي ، وفيه:

أ- تمهيد في بيان كثرة الأحاديث الموضوعة، وانتشارها في بطون الكتب و على ألسنة الناس.

ب- عناية العلماء بالإسناد للحدّ من الوضع وكشف الوضاعين.

ج- بيان العلماء لحكم رواية الأحاديث الموضوعة، وحكم العمل بها.

د- بيان علامات وأمارات الوضع الدالة عليه مع التمثيل.

ه- التصنيف في بيان أسماء الوضاعين والأحاديث الموضوعة.

رابعا: الخاتمة، وفيها: أهم النتائج التي توصلت إليها.

تمهيد:

في بيان خطورة الكذب على رسول الله ﷺ ووجوب التثبت في النقل عنه

تواترت الأحاديث والآثار في تحريم الكذب على رسول الله ﷺ ، وعُدّ من كبائر الذنوب، وجاء في حقّ من اقترفه الوعيد الشديد، ومن ذلك قوله ﷺ: "إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمَن كَـذَب عليّ مُتعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار"، حتى قال بعض أهل العلم بكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ، لكن جمهور أهل العلم على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد ذلك، فإن استحله كفر بالإجماع، ولم يختلفوا في أن الكذب على رسول ﷺ من كبائر الذنوب[(١)]؛ لعظم ما يترتب عليه من المفاسد الكثيرة.

وهذا يدلّ على خطورة الكذب على رسول الله ﷺ، سواء كان كذباً مُباشراً بأن يضع الحديث بنفسه ، أم كان بنقل الحديث الموضوع ونشره بين الناس. فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه[(٢)] من حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أنه قال : " مَـنْ حـدّث عني بحديث يُرى[(٣)] أنه كذب فهو أحـد الكاذبين "[(٤)]. ومعنى الحديث باختلاف ضبط ألفاظه: أن من حدّث عن النبي ﷺ بحديث يراه هو أو يراه غيره أنه كذب فهو أحد الكذّابين الذين يكذبون على رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٣٥٤)، وشرح النووي عل مسلم (١/٦٩)، وتوضيح الأفكار، للصنعاني (٢/٦٦)، والحديث الضعيف، د. عبد الكريم الخضير (ص١٢٦).

(٢) صحيح مسلم، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين (١/٩).

(٣) ضُبطت: يُـرى، أي يظنّ و: يَـرى، بضم الياء وفتحها. انظر: صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح (ص١١٩)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٣٩).

(٤) ضُبِطت: أحد الكاذبين، و: أحد الكاذبَيْن، بالجمع والتثنية. انظر: صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح (ص١١٨).

وعلى اللفظ الثاني: أن من حدّث عن النبي صلى الله عليه على آله وسلم بحديث يرى الناس أنه كذب ، أو يراه هو كذباً ، فهو أحد الكاذبَيْن اللذين كذبا على رسول الله صلى الله عليه على آله وسلم. فالكاذب الأول : هو من وضع الحديث، والكاذب الثاني : من نقل الحديث الموضوع .

قال النووي (ت ٦٧٦هـ) في شرحه على صحيح مسلم: "وقد أجمع أهل الحل والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحي والكذب عليه كذب على الله تعالى".(١)

وروى مسلم في مقدمة صحيحه من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال :" يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم" .

فلا يجوز أن يُنسب الحديث إلى النبي صلى الله عليه على آله وسلم إلا بعد التثبت من صحته، بطريقة من الطرق المقررة في علم التخريج، كأن يكون الحديث في أحد الصحيحين، أو في كتاب التزم مؤلفه اشتراط الصحة فيما يورده، أو ينصّ إمام مُعتبرٌ على صحته، وهكذا .

ولعل الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ من أهم الأسباب التي دفعت العلماء إلى تقعيد القواعد، وتأصيل الأصول، والتفتيش والتحري عن أحوال الرواة لتمييز صحيح الأخبار من سقيمها.

وقد صرّح بعض كبار الصحابة أن امتناعهم من الإكثار من التحديث عن رسول الله ﷺ سببه الخوف من الوقوع في الوعيد الشديد الوارد في الحديث المتقدم آنفا، ومن هؤلاء :

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (٧٠/١).

١- عمر بن الخطاب ﷺ، فقد قال مولاه أسلم: كنا إذا قلنا لعمر: حدّثنا عن رسول الله ﷺ قال: أخاف أن أزيد حرفا أو أنقص، إن رسول الله ﷺ قال: "من كذب عليّ فهو في النار".(١)

٢- عثمان بن عفان ﷺ، حيث يقول: ما يمنعني أن أحدّث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكنّي أشهد لسمعته يقول: "من قال عليّ كذبا فليتبوأ بيتا في النار".(٢)

٣- الزبير بن العوام ﷺ، فقد سأله ابنه عبد الله بن الزبير فقال: قلت للزبير إني لا أسمعك تحدّث عن رسول الله ﷺ كما يحدّث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه منذ أسلمت، ولكني سمعته يقول: "من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار".(٣)

قال ابن حجر:"وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلة التحديث: دليل للأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ، والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالإجماع، لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر؛ لأنه وإن لم يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالإكثار، إذ الإكثار مظنة الخطأ.

والثقة إذا حدّث بالخطأ فحُمل عنه ـــ وهو لا يشعر أنه خطأ ـــ يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع، فمن خشي من

(١) رواه أحمد في مسنده (٤٧/١) واللفظ له، وأبويعلى في مسنده كما في المقصد العلي، للهيثمي (٦٢/١-٦٣ رقم ٦٨).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٦٥/١)،والبزار في مسنده (٣٦/٢-٣٧ رقم ٣٨٣)،وأبو يعلى في مسنده كما في المقصد العلي، للهيثمي (٦٣/١ رقم ٧٢).

(٣) رواه البخاري في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (٣٥١/١ رقم ١٠٧).

الإكثار: الوقوع في الخطأ لا يُؤمن عليه الإثم إذا تعمد الإكثار، فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث، وأما من أكثر منهم: فمحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبت، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم فسئلوا فلم يمكنهم الكتمان " انتهى.(١)

٤- أنس بن مالك ﷺ ــ وقد رافق النبي ﷺ وخدمه عشر سنين ــ حيث يقول: " إنه ليمنعني أن أحدّثكم حديثا كثيرا أن رسول الله ﷺ قال: من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".(٢)

قال ابن حجر: "وإنما خشي أنس مما خشي منه الزبير، ولهذا صرح بلفظ الإكثار؛ لأنه مظنة ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه، فكان التقليل منهم للاحتراز، ومع ذلك: فأنس من المكثرين؛ لأنه تأخرت وفاته فاحتيج إليه ــ كما قدمناه ــ ولم يمكنه الكتمان، ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدّث به".(٣)

٥- سعد بن أبي وقاص ﷺ حيث يقول: " ما يمنعني من الحديث عن النبيّ ﷺ أن لا أكون أكثر أصحابه عنه حديثا، ولكنّي أكره أن يتقوّلوا عليّ ".(٤)

ولهذا نجدهم رضي الله عنهم يتثبّتون في النقل عن النبي ﷺ ويتحرون اللفظ والمعنى، خشية الوقوع في الوعيد الشديد، فإن شكّ أحدهم في ضبط لفظه رواه بالمعنى ثم نبه على ذلك بقوله: هكذا أو نحوه أو شبهه، أو دون ذا أو نحو

---

(١) فتح الباري (١/٣٥٢).

(٢) رواه البخاري في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١/٣٥٢ رقم ١٠٨).ومسلم في مقدمته (   ).

(٣) فتح الباري (١/٣٥٣).

(٤) رواه الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث (ص٢٥٢ رقم ١٠٩).

ذا، أو قريبا من ذاك، أو شبيها بذاك.[1]

وورد عن أنس بن مالك ﷺ أنه كان يقول: أو كما قال.[2]

و عن أبي الدرداء ﷺ أنه كان يقول: هذا، أو نحو هذا، أو شكله، اللهم إلا هكذا فَكَشَكْلِه.[3]

(١) انظر: المحدث الفاصل، للرامهرمزي (ص٥٤٩)، والتمييز، لمسلم (ص٢٨-٢٩ رقم ٧)، والمعرفة والتاريخ، للفسوي (٥٤٨/٢)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٦٥٨/١ رقم ١٠٢١).

(٢) رواه مسلم في كتاب التمييز (ص٢٩ رقم ٨)، و الخطيب البغدادي في الكفاية في علوم الرواية، (ص٢٠٦).

(٣) رواه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (ص٢٦٨رقم ١٤٧٣-١٤٧٤)، وانظر: الكفاية، للخطيب البغدادي (ص ٢٠٥-٢٠٦).

تعريفات ذات صلة بالبحث

أولا: تعريف الكذب لغة واصطلاحا.

أ- تعريفه لغة:

الكذب نقيض الصدق، يُقال: كَذَب يَكْذِب كَذِبا وكِذْبا، وكِذْبَة وكَذِبة وكِذَابا، وكِذَّابا. ورجل كاذب، وكذّاب، وتِكْذاب، وكَذُوب، وكَذُوبة.[(١)]

والكذب رذيلة من الرذائل الأخلاقية، تنبئ عن فساد نفس صاحبها وضعف إيمانه، قال تعالى:﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [النحل ١٠٥].

ب – تعريفه اصطلاحا:

هو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمدا كان أو سهوا.[(٢)]

ثانيا: تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحا.

أ- تعريفه لغة:الموضوع لغة : اسم مفعول مِنْ : وَضَــعَ يَضَــع، ويأتي هذا اللفظ لمعانٍ عِــدّة ، منها:[(٣)]

١- الإسقاط، فيقال:" وضع الدَيْن عنه " أي أسقطه.

٢- الحطّ، فيقال:" وَضَــعَ الشيءَ من يده يَضَــعُه" أي حطّه، ويقال: "

(١) انظر: لسان العرب (٧٠٤/١)، والمحكم، لابن سيده (٧٩٠/٦)، و إصلاح المنطـــق، لابن السكيت (ص١٨٩).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٦٤/١،٦٩)، وفتح الباري (٣٥٢/١)، ونسبه النووي إلى أهل السنة وصوّبه.

(٣) انظر: القاموس المحيط (ص٨٤٥)، ولسان العرب (٣٩٦/٨)، وتـــاج العـــروس (٢٣٩/٢٢-٢٤٠)، وأداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لابن دحية الكلبـــي (ص١٤٨-١٤٩).

في نسبه ضِعَة ــ بالفتح والكسر ــ " أي انحطاط ولؤم وخسة.

٣- الاختلاق، فيقال: " وضع فلان القصة " أي اختلقها. قال ابن منظور :وضَعَ الشيءَ وَضْعاً : اختَلَقَه، و تَواضَعَ القومُ على الشيء : اتَّفَقُوا عليه، و أَوْضَعْتُه في الأمر إذا وافَقْتُه فيه على شيء .

٤- الترك، قال الفراء: " الموضوعة من الإبل التي تركها رِعاؤها ".

٥- الإلصاق، يقال: " وضع فلانٌ على فلانٍ كذا" أي ألصقه به، والموضوع: المُلصق. قاله ابن دحية الكلبي، وزاد: " والوضع أيضا الحطّ والإلصاق ".

قال ابن حجر: و الأول ــ يعني الإلصاق ــ أليق بهذه الحيثية. [١]

فيكون معناه في اللغة: الحديث المنحط، أو المسقط، أو المختلق، أو الملصق. [٢]

ب - تعريفه اصطلاحا:

عرفه ابن الصلاح بقوله : " هو المختلق المصنوع "، وعرفه غيره بأنه هو : ما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم اختلاقا وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره. [٣]

وسواء كان الكذب خطأً أم عمدا، وخصّه بعضهم بالعمد دون الخطأ. [٤]

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٨٣٨/٢).

(٢) انظر: الوضع في الحديث، لعمر فلاته (١٠٧/١).

(٣) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (٣٤٧/٣)، وتوضيح الأفكار، للصنعاني (٦٨/١).

(٤) قواعد في علوم الحديث، للتهانوي (ص٤٢)، توجيه النظر، لطاهر الجزائري (٥٧٤/٢).

وذهب المعلّمي اليماني – رحمه الله – إلى أن الموضوع خاص بما تعمّد بوضعه، أما ما لم يتعمد في وضعه و نسب إلى النبيّ ﷺ خطأ، فقد سماه: الباطل.[1]

والقول الأول هو الذي درج عليه المحققون من أهل الحديث.[2]

والحديث الموضوع شرّ الأحاديث الموضوعة، نصّ على ذلك الخطابي وابن الصلاح[3]، وقد استنكر هذا عليهما؛ لأن الموضوع ليس من الحديث النبوي، وأُجيب: بأنهما أرادا بالحديث القدر المشترك، وهو ما يُحدَّثُ به[4]، أو سُمِّي بذلك تجاوزا حسب دعوى أو زعم من اختلقه.[5]

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، وهي أن الأحاديث التي اختلقها الوضّاعون وألصقوه بالحديث النبوي ساقطة، ومنحطة عن رســـول الله ﷺ ، إذ هي كلام غيره، وهي متروكة عند أهل الحديث.

نشأة الوضع في الحديث النبوي:

كان رسول الله ﷺ يتحلّى بالصدق ويتحرّاه، وهو من صفاته البارزة، وبلغ من التحلّي به أن سُمّي قبل الرسالة بالصادق الأمين، وكذلك رغّب أصحابه في الصدق وحذّرهم من الكذب، فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: " عليكم بالصدق فإن الصدق يهدى إلى البر، وإن البر يهدى إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق

---

(١) مقدمة الفوائد المجموعة (ص٧).

(٢) انظر: فتح الباري (٣٥٢/١)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، د. عبد الكريم الخضير (ص١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: معالم السنن، للخطابي (١١/١)، وعلوم الحديث، لابن الصلاح (٣٥٠/٣).

(٤) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٨٣٨/٢).

(٥) انظر: لمحات في أصول الحديث، للدكتور محمد أديب الصالح (ص٣٠٥).

ويتحرّى الصدق حتى يكتب عند الله صدّيقا، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور، وإن الفجور يهدى إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتى يكتب عند الله كذّابا "[1] بل جعل الكذب علامة من علامات النفاق حيث قال ﷺ :" آية المنافق ثلاث، إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خـــان ".[2]

هذه الأحاديث وغيرها جعلت الصحابة رضي الله عنهم يتحرون الصدق في أقوالهم وأفعالهم، ويُعدّ عصرهم من أنظف العصور وأسلمها من حيث استقامة المنهج وصلاح رجاله وصدق لهجتهم، وقد صحّت الأدلة على خلو عصرهم من الكذب ــ لاسيما في حديث رسول الله ﷺ ــ ، فعن البراء بن عازب ﷺ أنه قال: " ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب ".[3]

وعن ابن عباس ﷺ لما جاء بشير بن كعب يحدّثه، فقال له ابن عباس ﷺ : " إنا كنّا نحدّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس

---

(١) رواه البخاري في الأدب، باب قول الله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع == ==لصادقين (١٣/ ٦٦٧ رقم ٦٠٩٤)، ومسلم في البر والـــصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله (٢٠١٢/٤ رقم ٢٦٠٧) من حديث ابن مسعود واللفظ له.

(٢) رواه البخاري في الإيمان، باب علامة المنافق (١/ ١٥ رقم ٣٣)، ومسلم فيه، باب بيان خصال المنافق (١٦٦/١ رقم ٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) رواه الحاكم في المستدرك (٢١٦/١) وقال: " صحيح على شـــرط الـــشيخين ولـــم يخرجاه " ووافقه الذهبي.

الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه ". وفي رواية: " فهيهات هيهات ".[1]

وعن قتادة أن أنسا ﷺ حدّث بحديث، فقال له رجل: أسمعت هذا من رسول الله ﷺ ، قال: " نعم، أو حدّثني من لم يكذب، والله ما كنّا نكذب، ولا ندري ما الكذب ".[2]

وخلاصة القول أن الوضع في الحديث أمرٌ واقع لا مرية فيه، وهو الدافع الرئيسي لاهتمام علماء الحديث، وجهودهم في تنقية الحديث النبوي بتقعيد القواعد، وتأصيل الأصول، والتفتيش والتحري عن أحوال الرواة لتمييز صحيح الأخبار من سقيمها، وإذا كان الكذب على النبيّ ﷺ أمرا واقعا، فلا بدّ من الحديث عن بداية الوضع والسبب في وجوده، وهذا ما أحاول بيانه فيما يأتي.

تُعدّ جريمة مقتل عثمان بن عفان ﷺ وما صاحبها من فتن الشرارة الأولى التي أطلقت الألسن وجرّأت أصحاب الأهواء على الوضع في الحديث النبوي، وذلك بعد انقسام الناس بعد هذه الفتنة وما نتج عنها من تفرق المسلمين شيعا وأحزابا، وقد تباينت آراء الباحثين في تحديد بداية الوضع في الحديث النبوي على عدة أقوال، منها:-

أولاً: أنه بدأ في حياة الرسول ﷺ، وحديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" كان نتيجة لحادثة زُوِّر فيها على الرسول ﷺ، فكانت السبب في قوله ﷺ هذا الحديث، وهذا الرأي اعتمده أحمد أمين.[3]

وما ذهب إليه، إنما هو غلبة ظنّ منه ــ كما صرّح هو بذلك ــ ولا مستند

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٣).
(٢) انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، للسيوطي (ص٣٦-٣٧)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/٧٥) وقال: " رواه البزار ورجاله ثقات).
(٣) انظر: فجر الإسلام لأحمد أمين (ص٢٥٨).

له من روايات التاريخ، ولا في سياق الحديث، فالنبيّ ﷺ إنما قال ذلك لعلمه بأنه سيُكذب عليه، فحذّر من ذلك، ونبّه أصحابه إلى أخذ الحيطة والتيقض، ولم يصحّ دليل على أنه قاله ﷺ في حادثة تزوير معينة.(١)

ثانياً: أنه بدأ في النصف الثاني من خلافة عثمان ، وهو رأي الدكتور أكرم ضياء العمري، ويضيف الأستاذ أكرم فيقول: " ثم ازداد الوضع في الحديث بعد ذلك على أثر الفتن السياسية التي وقعت بين المسلمين كموقعة الجمل وصفين والنهروان، حيث كانت هذه الأحداث مبعث نشوء الأحزاب السياسية، كالشيعة والخوارج، ولما لم يجدوا مجالا للتلاعب بكتاب الله ... لجأوا إلى الوضع في الحديث الذي تأخر جمعه عن القرآن الكريم.(٢)

ثالثا: عيّن بعض العلماء بداية الوضع بسنة أربعين بعد الهجرة ــ وهو رأي الشيخ أبي شهبة ــ وقيل: إحدى وأربعين بعد الهجرة ــ وهو رأي الشيخ أبي زهو ــ على عهد الخليفة الراشد عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، حين تنازع المسلمون شيعاً وأحزاباً ، وانقسموا سياسياً إلى جمهور ، وخوارج ، وشيعة.(٣)

رابعا: أنه بدأ في الثلث الأخير من القرن الهجري الأول وهذا ما ذهب إليه الشيخ عمر فلاته حيث يقول:" والذي يظهر لي ــ والله أعلم ــ أن الوضع في الحديث ــ أعني الكذب على رسول الله ﷺ ــ بدأ متأخراً على هذه الفترة ويمكن

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للسباعي (ص٢٦٦)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم العمري (ص١٣).

(٢) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم العمري (ص١٤-١٦).

(٣) انظر: الإسرائليات والموضوعات، لأبي شهبة (ص٣٢-٣٤)، والحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبي زهو (ص٤٨٠).

تحديده بالثلث الأخير من القرن الأول حيث إن الأدلة قامت على وجود محاولات للكذب على رسول الله ﷺ في تلك الحقبة إلا أن هناك أموراً تفشت في الأمة الإسلامية عقب اختلافها وتمزقها ويمكن اعتبارها توطئة وتمهيداً لهذه الجريمة البشعة النكراء التي انتهكت حرمة رسول الله ﷺ بالقول عليه والإخبار عنه بما لم يقل أو يفعل ".[١]

وقد ساق الشيخ عمر فلاته أدلة كثيرة على ما ذهب إليه، وردّ على الأقوال السابقة بطريقة علمية أطال فيها النفس واستقصى كثيرا من المصادر، فمن أحب التفصيل فليراجع كتابه.[٢]

والملاحظُ على هذه الآراء – بما فيها رأي الدكتور عمر حسن فلاتة- أنها لا تُفَرِّقُ بين أمرين ينبغي التفريق بينهما وهما: بَدْءُ الوضعِ وظُهُورُ الوضعِ، والخَلْطُ بين هذين الأمرين أدّى إلى الاختلاف بين هذه الآراءِ، لأنَّه من بَدَهِيَّاتِ العقلِ أنَّ هذه البدايةَ لا يمكن القطعُ بتحديدِ زمَنِهَا على وجه اليقين.

والذي يظهر لي حسب معطيات التاريخ والأحداث أن فتنة مقتل عثمان كانت من أكبر عوامل الوضع في الحديث، والتي أشعل فتيلها أقوام من الحاقدين على الإسلام، وعلى رأس هؤلاء اليهودي عبد الله بن سبأ وأضرابه فأخذوا ينشرون الشائعات، ويضعون الأحاديث؛ لينتصروا لمذهبهم وحزبهم، ويثلبوا خصمهم ومخالفهم.

قال الطبريُّ: "كان عبدُ اللهِ بنُ سبأ يهوديًّا من أهلِ صنعاءَ، أُمُّهُ سوداءُ، فأسلم زمانَ عثمانَ، ثم تَنَقَّلَ في بُلْدَانِ المسلمين، يحاول ضلَالَتَهُم".[٣]

---

(١) انظر: الوضع في الحديث، لعمر فلاته (١/٢٠٢).

(٢) انظر: الوضع في الحديث، لعمر فلاته (١/١٧٧-٢١٦).

(٣) تاريخ الطبري (٤/٣٤٠).

وقال الشَّهْرَستَاني: "عبد الله بن سبأ الذي قال لعليٍّ - كرَّمَ الله وجهه -: أنتَ أنتَ، يعني: أنتَ الإلهُ؛ فنَفَاهُ إلى المدائنِ ، زعموا أنه كان يهوديًّا فأسلَمَ ، وكان في اليهودية يقول في يُوْشَعَ بنِ نونٍ وصيِّ موسى - عليهما السلام - مثلَ ما قال في عليٍّ ﷺ، وهو أولُ من أظْهَرَ القولَ بالنصِّ بإمامةِ عليٍّ ﷺ، ومنه تشعبت أصنافُ الغُلَاة".[1]

وقال ابن تيمية: "كان عبدُ اللهِ بنُ سبأ شيخ الرَّافِضَةِ لمَّا أظهر الإسلامَ، أراد أن يُفْسِدَ الإسلامَ بمكرهِ وخبثِهِ كما فعل بُولصُ بدِينِ النَّصارَى، فأظهر النُّسُكَ، ثمَّ أظهر الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكرِ، حتى سعى في فتنةِ عثمانَ وقَتْلِهِ، ثمَّ لمَّا قَدِمَ على الكوفةِ أظهر الغلْوَّ فِي عليٍّ والنصَّ عليه، ليتمكَّن بذلك من أغراضِهِ، وبلغ ذلك عليًّا فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا".[2]

وقد بدأ الوضع في الحديث النبوي ينتشر في عصر التابعين، وبشكل أوسع في عصر أتباع التابعين، فتصدّى له العلماء، ووضعوا قواعد وقوانين لقبول الرواية، وكلما اتسعت دائرة الكذب ازداد العلماء احتياطاً، فلا يقبل حديث إلا بإسناد.

وأول معنى طرقه الوضّاعون هو أحاديث المناقب والمثالب، فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل بعض الصحابة، كحديث : " عليٌّ خيرُ البشر، من أبى فقد كَفَر "[3]، وحديث : " الأمناء عند الله ثلاثة: أنا، وجبريل ، ومعاوية "[4] ، كما

---

(١) الملل والنحل، للشهرستاني (٢٠٤/١).

(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٤٧٩/٨).

(٣) انظر: الموضوعات، لابن الجوزي (٣٤٨/١)، واللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (٣٠٠/١).

(٤) انظر: الموضوعات، لابن الجوزي (١٧/٢)، واللآلي المصنوعة في الأحاديث =

وضعوا أحاديث في الحطّ من قدر بعض الصحابة.

ثم تطور الوضع في الحديث بعد ذلك من هدف إلى هدف، ومن سبب إلى سبب، بدأ بالفضائل والمثالب وانتهاءً بالأغراض الشخصية، وأتى من خلاله على جميع جوانب الحياة الخاصة والعامة.

وهذا يقودنا إلى التنبيه على أمر في غاية الأهمية، وهو أن الرافضة أكثر الطوائف المبتدعة كذبا في الحديث، وأجرؤهم على ذلك، وهذا محل اتفاق بين علماء أهل السنة وبشهادة كبار الأئمة، ومنهم: عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ)حيث يقول: "وجدت الدين لأهل الحديث، والكلام للمعتزلة، والكذب للرافضة، والخبل لأهل الرأي، وسوء التدبير لآل أبي فلان "[(١)] وقال شريك بن عبد الله النخعي (ت١٧٧هـ): " احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتّخذونه ديناً "[(٢)]، وعن حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ) قال: " أخبرني شيخ من الرافضة قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئا جعلناه حديثا "[(٣)].

وكان الإمام مالك – وهو من كبار أتباع التابعين – يُسمِّي العراق بـ (دار الضرب) أي المكان الذي تُطبع فيه الأحاديث كما تُطبع الدراهم، وهذا فيه إشارة من الإمام مالك إلى كثرة الوضع في هذا المكان الحساس من العالم

الموضوعة، للسيوطي (٣٨٣/١).

(١) رواه الهروي في ذم الكلام (٢١٠/٥-٢١٢)، وذكره ابن تيمية في منهاج السنة (٤١٣/٧).

(٢) انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (٣٢٧/١).

(٣) رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٩/١)، وذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٣٨٩/٢).

الإسلامي آنذاك، وهو المركز الرئيسي للرافضة ونشاطاتهم.[١]

موقف العلماء من الوضع في الحديث

يقول الإمام حماد بن زيد - رحمه الله - (ت١٧٩هـ): " وضعت الزنادقة على النبيّ ﷺ اثنى عشر ألف حديث ".[٢] وروى حماد أيضا عن جعفر بن سليمان قال: سمعت المهدي يقول: " أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث، فهي تجول في أيدي الناس".[٣]

وهذه الأحاديث الموضوعة قد تسرب منها الكثير إلى بطون الكتب، ويتناولها الناس إلى يومنا هذا، وتزداد الخطورة ويعظم الخطب إذا نظرنا في كثير من كتب التفسير والسِّير والرقائق والتاريخ لكثرة ما يقف عليه الباحث من الأحاديث الموضوعة والأخبار المكذوبة، مع تساهل كثير من المتأخرين في روايتها من غير تنبيه على بطلانها، كما وقع ذلك للزمخشري، والثعالبي، والواحدي، والغزالي، وغيرهم ممن تصدوا للتصنيف في علوم الإسلام وزادهم في علم الدراية ضعيف.

إلا أن الله سبحانه قد تكفل بحفظ دينه وصون شريعته كما قال عز وجل: : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[الحجر ٩] فأقام لسنة نبيه ﷺ - التي هي البيان لكتابه - عدولا ضابطين، ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فتصدّى علماء الحديث لهؤلاء الوضّاعين، وكشفوا عوارهم،

(١) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي (ص٨٨).

(٢) رواه العقيلي في الضعفاء (٣١/١)، والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٣٦-٣٧).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٣٦).

وخلّصوا السنة مما ألصق بها، كما قال عبد الله بن المبارك – وقد سُئل عن هذه الأحاديث الموضوعة – فقال:

" يعيش لها الجهابذة "[١]، وقيل إن هارون الرشيد أخذ زنديقًا ليقتله فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ قال: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا.[٢]

وقال ابن المبارك: " لو هم رجل في السحر أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون: فلان كذّاب". ورُوي معنى ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي وابن معين وغيرهما.[٣]

وقال سفيان بن عيينة: " ما ستر الله عز وجل أحداً يكذب في الحديث ".[٤]

وبعد هذا المدخل يمكننا الحديث عن موقف العلماء تجاه الوضع في الحديث، ويتمثل في جانبين: الأول نظري، والثاني تطبيقي، ونلخصه في النقاط التالية:

١- العناية بالإسناد.
٢- بيان حكم رواية الحديث الموضوع.
٣- بيان حكم العمل بالحديث الموضوع.
٤- بيان علامات الوضع وآماراته.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/١)، والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص٣٦-٣٧).
(٢) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢٠١/١).
(٣) انظر: شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (٢٦٧/١).
(٤) نفس المصدر السابق.

٥- التصنيف في بيان أسماء الوضاعين.

٦- التصنيف في بيان الأحاديث الموضوعة.

أولا: العناية بالإسناد:

الإسناد مما خصّ الله به هذه الأمّة دون غيرها من الأمم، يقول ابن حزم الظاهري: " نقل الثقة عن الثقة نقلٌ خصّ الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وبناه عندهم غضا جديدا على قديم الدهور، ولا يمكن لفاسق أن يقحم فيه كلمة موضوعة ولله تعالى الشكر ".(١)

وقد بدأت العناية بالإسناد في وقت مبكر، وكان ذلك متزامنا مع بداية الفتنة حيث بدأت حركة الوضع نشاطها، فعن محمد بن سيرين (ت١١٠هـ) أنه قال: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنْ الإِسْنَادِ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ ، قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"(٢)،وقال أيضا: " بيننا وبين القوم القوائم " يعني الإسناد.

فإن ابن سيرين – وهو من كبار التابعين – جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الإسناد لتوثيق الأحاديث والأخبار، وقبل ذلك لم يكن يتشدد في السؤال عن الأسانيد، بل كانت الرواية تقبل وإن كانت مرسلة، ثقة بالرواة.

ومما يدل على هذا قول ابن عباس ﷺ : "إنا كنا نحدّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناس الصعبَ والذلول تركنا الحديث عنه"(٣)، فعبّر ابن عباس هنا عن الفتنة بقوله ركوب الناس الصعب والذلول، ولذا كان لا يقبل إلا ما يعرف.

---

(١) انظر: الفصل في الملل ولأهواء والنحل، لابن حزم (٢٢١/٢) بتصرف.

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١٥/١).

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١٣/١).

وقال عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ): " الإِسْنَادُ مِنْ الدِّينِ وَلَوْلا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ ".[١]

قال الحاكم النيسابوري – معقبا على كلام ابن المبارك – : " فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا ". (معرفة علوم الحديث ص ١١٨).

ومما استعان به المحدثون في كشف كذب الرواة: التاريخ وما يتعلق به من مواليد الرواة ووفياتهم ورحلاتهم والبلدان التي تنقلوا فيها، إلى غير ذلك من الأمور التي يُتحقق بها من صحة السند أو عدمه، وفي هذا السياق يقول سفيان الثوري: " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ "[٢]

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٥)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٨رقم ١٠).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية (١/١١٩).

ثانيا: بيان حكم رواية الحديث الموضوع:

أجمع العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع، سواء كان في الأحكام أو القصص أو الفضائل أو الترغيب والترهيب، فلا تحل روايته لأحد علم حاله وعرف أنه موضوع، إلا مبينا حاله ومصرحاً بأنه موضوع[(١)]، وفي هذا يقول الإمام مسلم : " إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه.. وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل على أن الذي قلناه هو اللازم دون غيره قول الله تعالى: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ [الحجرات ٦] وقوله: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕﭼ [البقرة ٢٨٢] فدل بما ذكر من الآيتين أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة ".[(٢)]

أما الدليل من السنة فقوله ﷺ في الحديث المشهور :

"من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[(٣)]، وكفى به وعيدا في حق من روى حديثاً يظن أنه كذب، فضلاً عن أن يروي ما يعلم كذبه ولا يبينه.

ولاشك أن من روى حديثاً موضوعاً فلا يخلو من أحد أمور ثلاثة : إما أن يجهل أنه موضوع، وإما أن يعلم بوضعه بواحد من طرق العلم به، وهذا إما أن يقرن مع روايته تبيان حاله، وإما أن يرويه من غير بيان لها.

---

(١) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (٣/٣٥٠-٣٥١)، واختصار علوم الحديث، لابن كثير (١٣٨/١)، وفتح المغيث، للسخاوي (٢٩٥/١)، وشرح النووي على مسلم (٦٥/١)، وتحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي (ص٧٣-٧٤).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/٨-٩).

(٣) ورد في مقدمة صحيح مسلم (٩/١).

فأما الأول: وهو من يجهل أنه موضوع، فلا إثم عليه إن شاء الله ، غير أنه مقصّر في البحث عنه، و لا يُؤمن عليه العقاب في تركه البحث عن حال ما يُحدّث به[1] ، لاسيما وقد قال ﷺ: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع".[2]

وأما الثاني: وهو من يعلم وضعه ويبين حاله فلا شيء عليه، إذ قد أمن ما كان يخشى منه وهو علوقه في الأذهان منسوباً إلى الرسول ﷺ ، أما إذا كانت روايته له قاصداً بها إبانة حاله، فهذا مأجور لنفيه الدخيل عن الحديث الشريف وتنبيه الناس عليه، فهو من عدول خلف الأمة ومن خيارها الذين امتازوا عمن سواهم بأنهم ينفون عن حديث رسول الله ﷺ تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.[3]

وأما الثالث: وهو من رواه من غير بيان لحاله مع علمه بأنه موضوع، فهو مأزور وآثم، سواء ذكر إسناد الموضوع أم لا، إذ لا يُكتفى بإيراد الإسناد في وقتنا هذا، بل لابد من التصريح بأنه موضوع وكذب على الرسول ﷺ، فذكر الإسناد وعدمه سواء، يقول السخاوي : "ولا تبرأ العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده – أي الموضوع – لعدم الأمن من المحذور به، وإن كان صنعة أكثر المحدثين في الأعصار الماضية"[4] وهذا في عصر السخاوي في القرن التاسع فما بالك بعصرنا الحاضر ؟! فقد كان الاكتفاء بذكر الإسناد طريقة معروفة لدى المتقدمين؛ لمعرفتهم بالأسانيد، فتبرأ ذمتهم بذلك، أما في عصرنا

---

(١) انظر: الحديث الضعيف، للدكتور عبد الكريم الخضير (ص١٤٥).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٠).

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (٢/٩٩)، وفتح المغيث، للسخاوي (١/٣٩٥-٣٩٦).

(٤) فتح المغيث، للسخاوي (١/٣٩٦).

هذا فلا تبرأ الذمّة بمجرد ذكر الإسناد، كما نصّ على ذلك السخاوي.

ثالثا: بيان حكم العمل بالحديث الموضوع:

أجمع العلماء على تحريم العمل بالحديث الموضوع و اعتقاده في أي معنى كان، ولا يُعرف في ذلك خلاف بينهم. قال عبد الحي اللكنوي: " اعلم إنه قد صرح الفقهاء والمحدثون بأجمعهم في كتبهم بأنه تحرم رواية الموضوع وذكره ونقله والعمل بما أفاده مع اعتقاد ثبوته ".(١)

وقد يقول قائل: " لمَ أجاز العلماء العمل بالضعيف مع الشاهد القويّ، ولم يجوزوه بالموضوع مع الشاهد "، فيقال له: لأن الضعيف له أصل في السنة وهو غير مقطوع بكذبه، ولا أصل للموضوع أصلا، فشاهده كالبناء على الماء أو على جرف هار.(٢)

ومن المعلوم أنه لا يجوز أن يُتعبّد لله إلا وفق النصّ القرآني، أو الثابت من النصّ النبوي، فلو عمِل المسلم بحديث فإنه يتعبد الله بمقتضى هذا الحديث سواء كان في العبادات أم في غيرها، فإنه بعمله هذا ينسب الحديث إلى الرسول ﷺ ، إلا إن أخذ الحديث على أنه حِكمة يستفاد منها فلا حرج في ذلك.

---

(١) الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لمحمد عبد الحيّ اللكنوي (ص٢١).

(٢) قاله الزركشي في نكته على كتاب ابن الصلاح (٢/٣٢١).

رابعا: بيان علامات الوضع وأماراته:

من أبرز ما اعتنى به علماء الحديث – إضافة إلى ما سبق – لمواجهة حركة الوضع والوضّاعين: بيان القرائن والعلامات التي يُعرف بها الحديث الموضوع، وتصدّى لهذا الأمر العظيم كبار الأئمة النقاد ممن تضلع في معرفة السنن واختلطت بلحمه ودمه، وصارت له فيها ملكة، قال الإمام البلقيني: "إن لأئمة الحديث ملكة يعرفون بها الموضوع، وشاهده أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين، وعرف ما يحب ويكره، فجاء إنسان وادعى أنه يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قال إنه يكرهه ".[١]

وتنقسم العلامات التي وضعها العلماء إلى قسمين، قسم خاص بالسند وآخر يتعلق بالمتن كما سأبينه فيما يأتي، مع ذكر مثال أو أكثر لكل علامة – قدر المستطاع–:

أولاً: ما يتعلق بالسند:

١) إقرار واضع الحديث بوضعه.

قال ابن الصلاح – رحمه الله –: "وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منـزلة الإقـرار"[٢]، وقد استشكل ابن دقيق العيد إقرار الواضع بالوضع؛ لجواز أن يكون المُقر كاذباً في إقراره، وعليه فلا يمكن الجزم بالوضع يقيناً، فقال: "هذا كاف في ردّه، لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً ، لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه".[٣]

---

(١) محاسن الاصطلاح، للبلقيني (ص٢١٥).

(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح (٣/٣٥٣).

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٧).

لكن قال الحافظ ابن حجر مبيناً مراد ابن دقيق العيد: "وقد فهم منه بعضهم أنه لا يعمل بالإقرار أصلاً و ليس مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رّجم المعترف بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به".[(١)]

ومثاله: عمر بن صبح: قال البخاري في (التاريخ الأوسط): "حدثني يحيى الأشكري، عن علي بن جابر، قال: سمعت عمر بن صبح قال: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ).[(٢)]

ومثاله أيضا: ميسرة بن عبد ربه: روى ابن حبان في (المجروحين) عن ابن مهدي قال:" قلت لميسرة ابن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث؟ (من قرأ كذا فله كذا) قال: وضعتها أرغب الناس فيها ".[(٣)]

٢) ما يتنزل منزلة الإقرار بالوضع.

وقد وضّح هذه الأمارة الإمام العراقي بقوله: " هو كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً يُعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث عند غيره، فهنا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع؛ لأن ذلك الحديث لا يُعرف إلا عند ذلك الشيخ، ولا يُعرف إلا برواية هذا الذي حدث به ".[(٤)]

وتعقبه تلميذه ابن حجر في هذا المثال معترضاً بقوله: " والاحتمال يجري

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص١١٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/٢٣٤).

(٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان (١/٦٤).

(٤) التقييد والإيضاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ص١٣٨).

فيه كما يجري في الأول سواء، فيجوز أن يكذب في تاريخ مولده، بل يجوز أن يغلط في التاريخ، ويكون في نفس الأمر صادقا "، ثم ذكر مثالا رأى أنه أولى من تمثيل العراقي، وهو ما رواه البيهقي في المدخل بسند صحيح أنهم اختلفوا بحضور أحمد بن عبد الله الجويباري في سماع الحسن من أبي هريرة ﷺ، فروى لهم حديثاً بسنده إلى النبيﷺ قال: " سمع الحسن من أبي هريرة ﷺ ".[1]

فهذا الراوي لم يعترف بوضعه، لكنه اختلق حديثا في الحال ليرجح أحد القولين، مع أن المستقر في الأذهان أن الحسن البصري لم يولد إلا بعد وفاة النبي ﷺ ، فدلّ ذلك على كذبه.

٣) ما يتعلق بحال الراوي:

بحيث تقوم قرينة من حاله تدل على أن ذلك المروي موضوع، وهذه القرينة منها ما يتعلق بالتاريخ، ومنها ما يتعلق بسماع الراوي من شيخ بعينه، إلى غير ذلك مما سأبينه في النقاط التالية:

أ. ما يتعلق بالتاريخ.

كأن يروي الراوي عن شيخ أو مشايخ، ويدعي السماع منهم أو اللقاء، فإذا حُقق في سماعه أو لقائه منهم يتبين كذبه؛ لأن هذا الشيخ أو هؤلاء الشيوخ قد ماتوا قبل ادعائه ذلك بدهر.

مثاله: ما ذكره ابن حبان في (المجروحين)[2] عن مأمون بن أحمد السلمي في دعواه السماع من هشام بن عمار ، قال ابن حبان: " قلت له يوماً: متى دخلت الشام؟ فقال: سنة خمسين ومائتين، فقلت: فإن هشام بن عمار الذي تروي عنه مات في سنة خمس وأربعين ومائتين، فقال: هذا هشام بن عمار آخر ".

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٢).

(٢) (٣/٤٥).

ب. أن يلزق الراوي بشيخه أحاديث ليست من حديثه.

ومثاله: محمد بن عبد الله بن القاسم، أبو الحسين النحوي، الملقب بـــ (جِرَاب الكذب)، ففي (اللسان):" قال الشيرازي في (الألقاب): سمعت محمد بن عبد الواحد الخزاعي يقول: سمعت منه – يعني أبا الحسين النحوي – وكان يقعد بالري في زاوية تعرف بـــ (زاوية الكذب) فحدثنا في تلك البقعة في يوم جمعة فقال: حدثنا أبو حاتم قال: حدثنا شاذان وعفان وعارم قالوا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس ﷺ رفعه: (يوزن مداد العلماء ودم الشهداء، فيرجح مداد العلماء على مداد الشهداء) فعرضناه على شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال: كذب، فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء، ولكن قولوا: حدثنا جِرَابُ الكَذِب في زاوية الكذب بحديث كذب! ".(١)

ج. ومنها ما يتعلق بملابسات تحيط بظروف الرواية.

مثاله: ما رواه ابن حبان في المجروحين عن سيف بن عمر قال: كنا عند سعد بن طريف الإسكاف، فجاء ابنه يبكي، فقال: مالك ؟ قال: ضربني المعلم، فقال: أما والله لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: " معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة ليتيم، وأغلظهم على المسكين ".(٢)

ومثاله أيضا: ما فعله غياث بن إبراهيم في إقحامه ما يتعلق بالحمام بين يدي الخليفة المهدي ، وهو يُطيّر الحمام، فقال للمهدي بإسناده عن النبي ﷺ: " لا سبق إلا في نصل، أو خف، أو حافر، أو جناح " فزاد على الحديث قوله: (أو جناح) ليدخل حمام المهدي في حديث النبي ﷺ. فلما قام قال المهدى: أشهد أن

---

(١) لسان الميزان، لابن حجر (٧/٢٤٤-٢٤٥).

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان (١/٦٦).

فقاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ.(1)

د. **ومنها ما نصّ عليه أئمة الجرح والتعديل في كتبهم من عبارات وألفاظ تفيد بأن الراوي من الوضاعين: كقولهم**: (كذاب) أو (وضاع) أو (دجّال) أو (يضع الحاديث) أو (من معادن الكذب) أو (إليه المنتهى في الكذب) ونحوها، وقيّد الحافظ ابن حجر ذلك بأن يصرح بتكذيبه جمع من الأئمة.(2)

ومثال ذلك: أحمد بن عبد الله الجويباري، وبيان بن سمعان النهدي، وغياث بن إبراهيم النخعي، ومحمد بن سعيد المصلوب، ومقاتل بن سليمان البلخي، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم الجامع، وعبد الكريم بن أبي العوجاء وغيرهم.(3)

ثانياً: ما يتعلق بالمتن:

قبل البدء في بيان علامات الوضع المتعلقة بالمتن هناك أمر ينبغي التنبيه عليه، وهو صعوبة الحكم على حديثٍ ما بالوضع بالنظر إلى متنه دون النظر في سنده؟، وبعبارة أخرى: هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير نظرٍ في سنده؟، يجيبنا على ذلك الإمام ابن القيم – رحمه الله – فيقول:

" فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه،

---

(1) انظر: الموضوعات، لابن الجوزي (٣/٧٨)، ولسان الميزان (٦/٣١١).

(2) انظر: والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٦).

(3) انظر: الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي (ص٣٣ وما بعدها)، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني (١/٢١ وما بعدها)، فقد ذكرا في كتابيهما عددا كبيرا من الوضاعين والمتهمين بالكذب في حديث رسول الله ﷺ على نسق حروف المعجم.

ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به، وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخصّ به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن يكون كذلك".(١)

وفي هذا السياق يقول ابن دقيق العيد: " كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي، وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسية، وملكة قوية، عرفوا بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة، وما لا يجوز".(٢)

وقال الحافظ ابن حجر:" وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً، وذهنه ثاقباً، وفهمه قوياً، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة ".(٣)

وبعد هذا النقل عن أئمة هذا الشأن في بيان صعوبة الكشف عن الوضع بالنظر إلى متن الحديث، ،وأنه لا يتأتى إلا لكبار العلماء النقاد، أشرع في ذكر العلامات التي نصّ عليها الأئمة في كتبهم، وهي:

١)- مخالفة الحديث للقرآن أو الأحاديث الصحاح، مناقضةً صريحةً بحيث يتعذر الجمع أو الترجيح بينهما من كل وجه، ولا يثبت النسخ.

قال ابن القيم:" ومنها مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصحيحة

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم (ص٤٤).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد (ص٢٦)، وانظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدين القاسمي (ص١٦٤)

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص١١٨).

مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم أو عبث، أو مدح باطل أو ذم حقٍ، أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريئ ".[1]

وقد أكثر من استعمال هذه العلامة الحسين بن إبراهيم الجورقاني في كتابه (الأباطيل) حيث قال:

" كل حديث يكون بخلاف السنة فهو متروك وقائله مهجور..." [2]، وهو منهج لا يخلو من نظر، لذا اعترض عليه الحافظ ابن حجر فقال :

" وقد أكثر الجوزقاني في كتابه المذكور من الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها مع إمكان الجمع، وهو عمل مردود ...".[3]

ومثاله: حديث " لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به "، وهو حديث باطل من وضع المشركين عبّاد الأوثان، ومخالف لجميع آيات وأحاديث التوحيد الصحيحة.[4]

٢)- مناقضة الحديث للعقل الصريح.

وفي هذا يقول ابن الجوزي: " كل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره ".[5] وقال أبو بكر بن الطيب الباقلاني: " من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل، بحيث لا يقبل التأويل

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم (ص٥٦-٥٧).

(٢) الأباطيل و المناكير، للجورقاني (١/١٣٩)، وانظر: فتح المغيث، للسخاوي (١/٢٩٩).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٣/٤٧٤).

(٤) انظر: المنار المنيف، لابن القيم (ص١٣٩)، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للملا على القاري (ص٢٨٨).

(٥) الموضوعات، لابن الجوزي (١/١٠٦).

ويلتحق به ما يدفعه الحسّ والمشاهدة ".[1]

ومثاله: ما رُوي أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلت عند المقام ركعتين، وكذا الأخبار الواردة عن قدم الأجسام، وما أشبه ذلك.[2]

٣)- مناقضة الحديث للحسّ والمشاهدة.

ومثاله: حديث " الباذنجان شفاء لكل داء "، قال ابن القيم: " قبح الله واضعه، فإن هذا لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض، لم يزدها إلا شدّة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده غنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده علم ".[3]

٤)- ركاكة لفظ الحديث وركاكة معناه.

والعمدة في ذلك على ركاكة المعنى، سواء انضم إليها ركاكة اللفظ أم لا، لاحتمال أن يكون الراوي قد غير لفظ الحديث من عنده؛ لأن جمهور المحدثين على جواز رواية الحديث بالمعنى، والمراد بالركة عموما: (الضعف عن قوة فصاحته ﷺ في اللفظ والمعنى معاً).[4]

وأما الركة في المعنى فقد فسرها السخاوي بقوله: " كأن يكون مخالفاً للعقل ضرورة أو استدلالا، ولا يقبل تأويلاً بحال، نحو الأخبار عن الجمع بين الضدين، وعن نفي الصانع، وقدم الأجسام، وما أشبه ذلك، لأنه لا يجوز أن يرد

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/٢٧٦).

(٢) انظر: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (٢/٢٧٨)، و النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٥).

(٣) المنار المنيف، لابن القيم (ص٥١).

(٤) انظر: فتح المغيث، للسخاوي (١/٣١٤)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٤).

الشرع بما ينافي مقتضى العقل ".[1]

ومثاله: حديث " أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر".[2]

٥)- مخالفة الحديث للثابت من التاريخ.

مثاله: حديث: ((وضع الجزية عن أهل خيبر)) وهو حديث باطل يخالف الثابت من التاريخ، وقد بيّن ابن القيم بطلانه من أوجه متعددة، منها:

١- أنه فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد توفى قبل ذلك في غزوة الخندق.

٢- فيه (وكتب معاوية بن أبي سفيان) هكذا ، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح.

٣- فيه (وضع عنهم الكلف والسخر)، ولم يكن في زمنه كلف ولا سخر ولا مكوس.

٤- أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما نزلت في عام تبوك.[3]

ومثاله أيضا: ما رُوي عن أنس بن مالك ﷺ أنه قال: " دخلت الحمام فرأيت رسول الله ﷺ جالسا وعليه مئزر "، وهذا منقوض تاريخيا؛ لأن الثابت أن رسول الله ﷺ لم يدخل حماما قطّ، إذ أن الحمامات لم تكن معروفة في الحجاز في عصره، مما يدلّ على أنه موضوع.[4]

---

(١) فتح المغيث، للسخاوي (١/٣١٥).

(٢) المنار المنيف، لابن القيم (ص٩٩-١٠٠).

(٣) المنار المنيف، لابن القيم (ص١٠٢).

(٤) انظر: المصنوع لمعرفة الحديث الموضوع، لملا علي القاري (ص٧٠).

٦)- أن يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا يكثر في أحاديث القصّاص والصوفية.

مثاله: ما يُروى " من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً "، قال ابن القيم عقبه: (وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح ﷺ ، لم يعط ثواب نبي واحد).[(١)]

٧)- أن يتضمن خبرا عن أمر عظيم تتوافر الدواعي على نقله، ثم لا يرويه إلا واحد.

مثاله: ما يُروى " أن الشمس رُدّت لعليّ ﷺ بعد العصر والناس يشاهدونها ".[(٢)]

٨)- أن يكون الحديث مما يُشبه كلام الأطباء.

مثاله: ما يُروى " كلوا التمر على الريق فإنه يقتل الدود " و" الهريسة تشدّ الظهر "، و " وكحديث: " الذي شكا إلى النبي ﷺ قلة الولد، فأمره أن يأكل البيض والبصل ".[(٣)]

٩)- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

مثاله: ما يُروى: " إن الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه تحركت الصخرة، فتحركت الأرض وهي الزلزلة ".[(٤)]

(١) انظر: المنار المنيف، لابن القيم (ص٥٠). والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٣-٨٤٤).

(٢) انظر: المصنوع لمعرفة الحديث الموضوع، لملا علي القاري (ص٧٠).

(٣) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥/٣٧١)، والموضوعات، لابن الجوزي (٣/٢٥)، و المنار المنيف، لابن القيم (ص٦٤-٦٥)، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للملا على القاري (ص٤٣٨-٤٣٩).

(٤) المنار المنيف، لابن القيم (ص٧٨).

١٠)- عدم وجود الحديث في بطون الكتب بعد تدوين السنن، بحيث إذا فُتش عنه لا يُظفر به في شيء من دواوين السنة على اختلاف أنواعها. نقله ابن حجر عن الفخر الرازي، وابن الصلاح عن البيهقي. (١)

قال العلائي: "وهذا إنما يقوم به - أي بالتفتيش عليه- الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو بمعظمه، كالإمام أحمد وعليّ بن المديني ويحيى بن معين ومن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة ".(٢)

تلك هي أبرز العلامات والقرائن الدالة على وضع الحديث، وسبق أن نبهت فيما مضى على أن الكشف عن الحديث الموضوع إنما يتأتى لكبار العلماء، وقد كوفينا المؤونة بحكمهم على كثير من الأحاديث الموضوعة فيما كتبوه، أونُقل عنهم في المصنفات المتعلقة بذكر الأحاديث الموضوعة وأسماء الوضاعين - كما سأبينه فيما يلي -، فما على طالب العلم إلا أن يمد يده إلى تلك الكتب، ويفيد منها.

(١) انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح (٤/١٠٦)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٧).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٨٤٧).

خامسا: التصنيف في بيان أسماء الوضاعين:

وضع كثير من العلماء مؤلفات خصصوها للضعفاء والمتروكين من رواة الحديث، وأدرجوا فيها أسماء الوضاعين وأحوالهم، وأقوال العلماء في نقدهم وتجريحهم، وتمثل تلك الكتب ثروة علمية ضخمة، كانت نتيجة جهد جبار، قام به هؤلاء الأئمة في تتبع الوضاعين وفضح أمرهم، فسجلوا لنا أسماءهم وبينوا حالهم، ونقلوا أقوال النقاد فيهم، وذكروا أمثلة من أحاديثهم الموضوعة.

ومن أبرز تلك المصنفات الضعفاء الصغير للبخاري، والضعفاء والمتروكين للنسائي، والضعفاء لأبي زرعة الرازي، وأحوال الرجال لأبي إسحاق الجوزجاني، والكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص ابن شاهين، والضعفاء والمتروكين للدارقطني، والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، والمغني في الضعفاء، وميزان الاعتدال، وديوان الضعفاء والمتروكين كلها للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ومن أجمع هذه الكتب وأنفعها كتابي الذهبي وابن حجر (الميزان واللسان).[(١)]

كما نجد أسماء الوضاعين في كتب الجرح والتعديل، ككتاب التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وغيرها. ومن الكتب التي اعتنت بذكر الوضاعين أيضا كتب تواريخ البلدان التي اعتنت بذكر أحوال الرجال وأخبارهم، ومنها تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، وتاريخ جرجان للسهمي، وتاريخ دمشق لابن عساكر.[(٢)]

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني (ص١٤٤-١٤٦).

(٢) نفس المصدر (ص١٤٧)، و(ص١٣١-١٣٣).

ومن العلماء من أفرد للوضاعين أو المتهمين بوضع الحديث فصلا خاصا في ذكر أسمائهم، كالحافظ ابن عراق الكناني في كتابه (تنزيه الشريعة)، ومنهم من أفرد لهم كتابا مستقلا كما فعل الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي في كتابه (الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الأحاديث)، وكل منهما أفاد من الكتب سابقة الذكر.

سادسا: التصنيف في بيان الأحاديث الموضوعة:

لم يكتف أئمة الحديث بتدوين أسماء الوضاعين وبيان أحوالهم، بل جمعوا أحاديثهم ودونوها في مصنفات، وذلك بقصد كشفها وتحذير الأمة من خطرها، فجمع كثير من العلماء ما تناثر في كتب من سبقهم ممن ذكر تلك الأحاديث الموضوعة، فأودعوها في كتب خاصة تُعرف بـــ (كتب الموضوعات)، وكثير منها مطبوع وسهل الوصول إليه، ومن أهم تلك المصنفات ما يأتي:(١)

١ – تذكرة الموضوعات، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، توفي سنة ٥٠٧ ورتبه على حروف المعجم، وفيه يذكر الحديث ومن جرح راويه من الأئمة، طبع بمصر سنة ١٣٢٣هـ. وقد أعيدت طباعته عدة مرات.

٢ – الموضوعات من الأحاديث المرفوعات : ويقال له "الأباطيل" لأبي عبد الله الحسين ابن إبراهيم الجورقاني المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، وقد أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفته السنة الصريحة، وقد طبع هذا الكتاب تحت اسم (الأباطيل والمناكير) بتحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن الفريوائي سنة ١٤٠٣هـ بالمطبعة السلفية في الهند.

---

(١) ذكرها بتفصيل دقيق، وتتبع شامل علامة المغرب محمد بن جعفر الكتاني في كتابه الماتع "الرسالة المستطرفة" (ص١٤٨-١٥٤).

٣ – الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي توفي سنة ٥٩٧هـ، وهو أكبر كتب الموضوعات وأشهرها، تناول فيه ما ورد من الأحاديث التي يعتقد أنها موضوعة في "الكامل" لابن عدي، وكتب الضعفاء لابن حبان والعقيلي والأزدي، ومعاجم الطبراني الثلاثة.

٤ – المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب، للحافظ أبي حفص عمر بن بدر الموصلي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ ، اكتفى فيه بذكر الأبواب التي لم يصح فيها شيء.

٥ – الدرر الملتقط في تنبيه الغلط، للعلامة رضي الدين حسن بن محمد العمري المعروف بـــ (الصغاني) المتوفى سنة ٦٥٠ هـ.

٦– موضوعات الصغاني، للصغاني أيضا، جمع فيها بعضاً من الأحاديث الموضوعة وأدرج فيها كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع.

٧– الأحاديث الموضوعة التي يرويها العامة والقصاص، وهي رسالة لعبد السلام بن عبد الله ابن تيميه، جد شيخ الإسلام توفي سنة ٦٥٢هـ.

٨– اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، اختصر فيه كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وحرر فيه تعقباته وانتقاداته عليه، وزاد فيه موضوعات أخرى لم يذكرها ابن الجوزي.

٩– الذيل على اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام السيوطي، وقد ذكر فيه عدداً آخر من الأحاديث الموضوعة لم يذكرها في الأصل ويسمى أيضاً (الذيل على الموضوعات) وله كتاب في التعقيب على الموضوعات لابن الجوزي أسماه (النكت البديعات على الموضوعات) ثم اختصره في كتاب آخر سماه (التعقبات على الموضوعات) وعدد الأحاديث التي تعقبه فيها ثلاثمائة ونيف.

١٠- الفوائد المجموعة في بيان الأحاديث الموضوعة، لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الشامي الصالحي، صاحب السيرة توفي سنة ٩٤٢ هـ، وقد أشار إلى هذا الكتاب في سيرته المسماة " سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد.(١)

١١ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى سنة ٩٦٣ هـ ، لخص فيه ما في موضوعات ابن الجوزي واللآلي للسيوطي.

١٢- تذكرة الموضوعات، لشيخ المحدثين بالديار الهندية جمال الدين محمد بن طاهر الفتني المتوفى سنة ٩٧٦هـ .

١٣- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ويسمى "تذكرة الموضوعات" للشيخ الملا علي القاري الهروي المتوفي سنة ١٠١٤ هـ.

١٤- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا علي القاري أيضا، وقد رتبه على حروف الهجاء، و بلغت أحاديثه قرابة خمسمائة حديث.

١٥- الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣هـ، وقد نشره الأستاذ الصباغ محققاً في العدد السادس من مجلة "أضواء الشريعة" سنة ١٣٩٥هـ، ثم طبع هذا الكتاب منفرداً بتحقيق الأستاذ الصباغ في بيروت، الدار العربية سنة ١٣٩٥هـ.

١٦- الكشف الإلهي عن شديد الضعف والواهي، لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي المتوفى سنة ١١٧٧هـ، جمع فيه الأحاديث الشديدة الضعف والواهية والموضوعة.

١٧- الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات، للشيخ محمد بن أحمد السفاريني المتوفى سنة ١١٨٨هـ، وقد اختصر فيه كتاب "الموضوعات" في مجلد ضخم.

---

(١) (٤٥٨/١).

١٨- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للقاضي محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

١٩- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للعلامة عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، وقد أعيدت طباعة هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد السعيد بن بسيوني زغلول ونشرته دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤٠٥هـ.

٢٠- اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع، للشيخ محمد بن خليل القاوقجي المتوفى سنة ١٣٠٥هـ.

٢١- تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، لمحمد بن البشير ظافر الأزهري المتوفى سنة ١٣٢٥هـ، ذكر فيه الأحاديث الموضوعة المشتهرة على الألسنة.

٢٢- الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، للشيخ أحمد بن عبد الكريم العامري الغزي، وقد طبع هذا الكتاب في طبعته الثانية بقراءة وتصحيح الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد سنة ١٤١٣هـ.

٢٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، محدث الديار الشامية المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ ، وهي سلسلة مقالات نشرها في مجلة "التمدن الإسلامي" ثم طبعها تباعاً في أجزاء متسلسلة، كل جزء فيه مائة حديث، وكل خمسة أجزاء في مجلد، ثم طبعت بالمكتب الإسلامي ببيروت، بإشراف الشيخ زهير الشاويش، ثم طبعتها مكتبة المعارف بالرياض، وبلغت عدد المجلدات في هذه الطبعة – حسب آخر إصدار – أربعة عشر مجلدا، هي عصارة جهد هذا الشيخ الجليل طيلة خمسين سنة.

الخاتمــة

أختم بحثي هذا بما ظهر لي من خلاله من نتائج توصلت إليها، ولعلّ من أهمها:

– أن الكذب على الرسول ﷺ كذب على الله تعالى؛ لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى.

–أن الصحابة وكبار التابعين برآء من التمرغ بوحل الوضع.

– أن الشيعة أكثر الطوائف كذبا في الحديث النبوي، وأجرؤهم على ذلك.

– أن اليهود كانت لهم اليد الخفية في ظاهرة الوضع، مستغلين حب المسلمين لآل البيت وتعاطفهم معهم.

– أن الوضع في الحديث شمل جميع أصول الفكر الإسلامي من:عقيدة، وعبادة، ومعاملات، وحدود، وقضاء ، وغيرها.

– أن تأثير الوضع خطير جداً على الأمة؛ إذ جلب ويلات وبدعاً في شتى مرافق الحياة، لا تزال آثرها إلى يومنا هذا.

– أن كيد غير المسلمين للإسلام أمر تزامن مع ظهور الإسلام، وأن أصحاب الزندقة والنفاق شوهوا صورة الإسلام الناصعة.

– أن علماء الحديث بذلوا غاية جهدهم في تمحيص السنة، وتمييز الصحيح من الموضوع، وفق علامات وأمارات يعرف بها الحديث الموضوع.

وفي نهاية هذا البحث أسأل المولى عزّ وجلّ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به عامة المسلمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس مصادر البحث

١- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، شرح أحمد شاكر وتعليق الألباني، تحقيق علي حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ ١٤١٧هـ.

٢- أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لأبي الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ط١ ١٤١٩ هـ.

٣- الإسرائليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،١٣٩٧هـ.

٤- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩١ هـ.

٥- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط١ ١٤٢٩هـ.

٦- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر و عبدالسلام هارون، دار المعارف – القاهرة، ط٤ ١٩٤٩م.

٧- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، شركة دار المشاريع، بيروت، ط١ ١٤٢٧هـ.

٨- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥ ١٤١٥هـ.

٩- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ،المشهور بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت.

١٠- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو النصري، اعتنى به خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٧هـ.

١١- تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

١٢- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١ ١٣٩٤هـ.

١٣- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ.

١٤- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١ ١٤١٣هـ.

١٥- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق إبراهيم زيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤١٦هـ.

١٧- توجيه النظر إلى أصول النظر، لطاهر الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١ ١٤١٦هـ.

١٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٧هـ.

١٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٠- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة ١٢٧١هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، د.عبد الكريم الخضير، دار المسلم، الرياض، ط١ ١٤١٧هـ.

٢٢- الحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبي زهو، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض ١٤٠٤هـ.

٢٣- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط٥ ١٤١٤هـ.

٢٤- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٥- صحيح مسلم، للإمام أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٢هـ.

٢٦- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو بن الصلاح الشهرزوري، تحقيق موفق بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ١٤٠٤هـ.

٢٧- الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١ ١٤٢٠هـ.

٢٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط١ ١٤٢٦هـ.
٢٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط٢ ١٤١٢هـ.
٣٠- فجر الإسلام، لأحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٣ ١٩٣٠م.
٣١- الفصل في الملل ولأهواء والنحل، لأبي محمد ابن حزم الظاهري، تحقيق د.محمد إبراهيم نصر ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط٢ ١٤١٦هـ.
٣٢- الفوائد المجموعة في الأحايث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت ط٣ ١٤٠٧ هـ.
٣٣- كتاب التَمْيِيز، للإمام أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري، تحقيق محمد صبحي حلاق.
٣٤- الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث، لبرهان الدين سبط ابن العجمي الحلبي، تحقيق صبحى السامرائي، عالم الكتب، بيروت ط١ ١٤٠٧ هـ.
٣٥- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٣٦- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ.
٣٧- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين لسيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٣٨- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر، بيروت ١٣٧٤هـ .

٣٩- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١ ١٤٢٣هـ.

٤٠- لمحات في أصول الحديث، للدكتور محمد أديب الصالح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢ ١٣٩٣هـ.

٤١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن البستي، تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت ط١ ١٤١٢هـ.

٤٢- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت ط٣ ١٤٠٤هـ.

٤٣- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ٢٠٠٠م.

٤٤- المصنوع لمعرفة الحديث الموضوع، لملا علي القاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مطابع دار لبنان، بيروت ط ١٣٨٩هـ.

٤٥- المعجم الوسيط، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف مجمع اللغة العربية بمصر، المكتبة الإسلامية، تركيا.

٤٦- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق أحمد فارس السلوم، مكتبة المعارف، الرياض ط٢ ١٤٣١هـ.

٤٧- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة النبوية ط١ ١٤١٠هـ.

٤٨- الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق عبد الأمير مهنا وعلي فاعور، دار المعرفة، بيروت ط٣ ١٤١٤هـ.

٤٩- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١ ١٣٩٢ هـ.

٥٠- منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، توزيع جامعة الإمام بالرياض، ط١ ١٤٠٦هـ.

٥١- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، دار القلم، بيروت.

٥٢- الموضوعات، لأبى الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزي، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١ ١٣٨٦ هـ.

٥٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١ ١٤١٣هـ.

٥٤- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، ط٢ ١٤٠٨هـ.

٥٥- الوضع في الحديث، لعمر حسن فلاتة، مكتبة الغزالي، دمشق ١٤١١هـ.